تنمية الرافدين ٧٨(٢٧) ٢٠٠٥
ص ص [٨٩-٩٩]

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وآثارها في اقتصادات الاقطار النامية

الدكتور سعد محمود الكواز
استاذ مساعد/قسم الاقتصاد
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

المستخلص

تمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً من أشكال التمويل الخارجي التي تعتمدها الأقطار النامية وتوفر المناخ الاقتصادي لها بوصفها مصدراً بديلاً عن القروض من اجل زيادة حجم الاستثمار وتنمية اقتصاداتها. يهدف البحث الى التعرف على اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي وآثارها في اقتصادات الأقطار النامية ودورها في التنمية الاقتصادية، معتمداً الأسلوب التحليلي في دراسة هذه التأثيرات. ويتضمن محورين أساسين، يتناول الأول؛ الإطار النظري لتدفقات الاستثمارات الأجنبية واستعراض مفاهيمها وأسباب تدفقها وأنواعها، ويركز الثاني؛ على اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على الأقطار النامية. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

مقدمة

تعد تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر شكلا من اشكال التمويل الخارجي التي تعتمدها الاقطار النامية، لانها توفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاستثمار التي تستهدفها خطط التنمية الاقتصادية فيها، وتهيئ المناخ الاقتصادي لها بوصفها مصدرا بديلا عن القروض وتدفقات رأس المال الاجنبي الاخرى. وبما أن المدخرات المحلية لا تكفي للقيام بعملية التنمية، لذا فإنها تلجأ الى المصادر الخارجية للتمويل وتقوم بالاستعانة بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لغرض سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار بوصفها وسيلة مكملة للاستثمار المحلي، فضلا عن كونها طريقة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا الملائمة .

تكمن **أهمية البحث** بمدى اعتماد هذه الاقطار على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للقيام بعملية التنمية الاقتصادية وما يرافقها من آثار على المستويين الكلي والجزئي. **ويهدف البحث** إلى التعرف على اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وآثارها على اقتصادات الاقطار النامية. وتستند **فرضية البحث** إلى تحديد الآثار التي تنتج عن هذه التدفقات في اقتصادات الاقطار النامية ، والأسس الصحيحة في التعامل معها. وتكمن **مشكلة البحث** بعدم كفاية الموارد المحلية للاقطار النامية لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهدافها التنموية مما يضطرها إلى الاعتماد

تاريخ التسلم ٢٠٠٤/٨/٩ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٥/٤/٤

على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لتغطية هذا العجز . **واعتمد البحث** الإطار التحليلي الوصفي والنظري لدراسة اتجاهات وآثار تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على اقتصادات الاقطار النامية مستندا على المصادر والبيانات المتاحة للتوصل الى مجموعة من النتائج وبعض المقترحات. **وتضمن البحث** محورين أساسيين، تناول الأول؛ الإطار النظري لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وتم فيه استعراض مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادره وأشكاله ووجهات نظر المدارس الاقتصادية في هذا المجال. واهتم الثاني؛ بعرض اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على الأقطار النامية.

الاطار النظري لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

يعد تدفق راس المال الأجنبي انتقال رؤوس الأموال بين الأقطار، وهو المال الوافد لقطر ما من قطر آخر، وهذا ما بينه الاقتصادي ستارك (Starke, 1966, 13) في تعريفه لتدفق رأس المال الأجنبي بأنه (أي تدفق للموارد الاقتصادية للغير بهدف استخدامها خارج حدود القطر صاحب تلك الموارد)، وعّرفهُ برتان (برتان، ١٩٨٢،١٠-١١) بأنه (كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها قطر من الأقطار). وهناك أنواع مختلفة لتدفقات رأس المال الأجنبي، منها؛ **المساعدات الدولية** (كالهبات، أو أن تكون لقاء مقابل كالقروض) (Marris, 1970, 650 - 669)، **والإستثمار المحفظي** الذي يشمل شراء السندات الخاصة والسندات العامة من الأسواق المالية، **والاستثمار الأجنبي المباشر** الذي يقصد به مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الأقطار المستقبلة، لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجوة، بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار، أو أنه نشاط استثماري طويل الآجل يقوم به مستثمر أجنبي في قطر مضيف بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٧، ١٧).

أما مصادره، فأولها (الجميل، ٢٠٠١، ١٦٨ - ١٦٩)؛ رأس المال الممتلك من قبل الشركة المستثمرة الذي يوظف لتحقيق الحد الأدنى من العوائد في مؤسسات وشركات تعمل في قطر أجنبي، وثانيهما؛ الأرباح غير الموزعة التي تعتمد على الوضع الاقتصادي للقطر المضيف وأداء قطاعاته الاقتصادية، أما الثالث؛ فهو القروض التي تمنح من الشركة الأم لفروعها في جميع أنحاء العالم، وأما أشكاله فمتعددة منها(زكي، ١٩٧٨، ٣١٦- ٣١٩)؛ التدفقات الاستثمارية المباشرة الأحادية التي تأخذ شكلا أحاديا في ملكية المشروع لرأس المال الأجنبي الخاص فقط، والتدفقات الاستثمارية المباشرة الثنائية، وتأخذ شكلا ثنائيا تكون فيها ملكية المشروع موزعة بين رأس المال الأجنبي الخاص ورأس المال المحلي للقطاع العام أو الخاص، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الخاصة بالشركات متعددة الجنسية التي استطاعت أن تمتد في العالمين المتقدم والنامي فشكلت اتحادات وشركات بين الأقطار، وأصبحت تقود دفة التدفقات الاستثمارية وتوجهها أينما تشاء.

١. تدفقات الاستثمارات الأجنبية والتنمية الاقتصادية

هناك وجهات نظر مختلفة حول العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية، إذ تعتقد المدرسة التقليدية أن هذه التدفقات تتجه وبشكل دائم لخدمة المستثمر الأجنبي ومن ثم لن تحقق الأهداف المرجوة في التنمية الاقتصادية للأقطار النامية المستقبلة لتلك التدفقات، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها:

١. أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار المحليين بسبب المنافسة، وفشلها في إعادة استثمار أرباحها داخل القطر المضيف، مما يؤدي إلى انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن تحديد إمكانية توسع الشركات المحلية في إنتاجها ولاسيما تلك التي تنتج السلع الوسيطة، اذ تقوم الشركات الأجنبية باستيراد هذه السلع ومستلزمات الإنتاج من الشركة الأم في البلد الأصل.(الباشا، ٢٠٠١، ١٧)

٢. زيادة التدفق النقدي للخارج مقارنة مع الداخل وذلك بسبب لجوء بعض المستثمرين إلى الاقتراض من الأقطار المستقبلة للاستثمارات الأجنبية بسبب انخفاض حجم التدفق النقدي المصاحب لاستثماراتهم، مما يؤدي إلى انخفاض المتاح من تلك القروض للشركات المحلية، كذلك فان هذه القروض تعمل على امتصاص الادخارات المحلية والذي سيؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصادات المستقبلة(أبو قحف، ١٩٨٩، ٣٧٠)، وفي الوقت نفسه تعمل على إعاقة التخطيط الاقتصادي داخل القطر النامي بسبب حصولها على الامتيازات الخاصة كالإعفاءات الكمركية والحوافز وغيرها.

٣. تعمل تدفقات الاستثمارات الأجنبية على ربط اقتصادات الأقطار النامية باقتصادات الأقطار المتقدمة الصناعية الكبرى، وهذا بدوره يمكن الأخيرة من ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية لتحقيق مطالبها. كما يؤدي هذا الارتباط إلى تعرض الأقطار النامية للصدمات والأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصادات المتقدمة من وقت الى آخر (المالكي، ١٩٧٤،٣٠-٣٧).

٤. تَوَجّه الشركات الأجنبية نحو الصناعات الاستهلاكية، وليس الإنتاجية، والسلع الكمالية وليس الضرورية بسبب ما تقوم به من أنشطة إعلامية وتسويقية لترويج منتجاتها من تلك السلع مما يؤدي إلى ظهور أنماط استهلاكية جديدة لا تلائم الأقطار النامية.

٥. تنظر الشركات الأجنبية إلى الأقطار النامية على أنها مصدر للمواد الأولية الخام ومن ثم تعمل على استنزاف مواردها وطاقاتها. كما تعدها سوقاً رائجة لتصريف منتجاتها المصنعة، مما يدفع إلى ظهور حالات الاحتكار والتلاعب بالأسعار داخل الأسواق المحلية لهذه الأقطار.

ولقد عارضت المدرسة الحديثة ما جاءت به المدرسة التقليدية حول تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، إذ أكدت على دورها الايجابي في تحقيق التنمية للاقطار النامية المستقبلة لتلك التدفقات من خلال سد الفجوة التمويلية التي تواجهها اقتصاداتها والمتمثلة بالفجوة الادخارية وفجوة العملات الاجنبية، كما تقوم مشاريع الاستثمار الاجنبي بسحب الايدي العاملة من القطاعات المختلفة إلى القطاعات المتقدمة ذات الانتاجية والاجور الأعلى، فضلا عن أن هذه التدفقات تعمل على تزويد الاقطار

المستقبلة بالكفاءات الادارية والخبرات الفنية الكفوءة المدربة على أحدث الوسائل الفنية المعمول بها في الاقطار الصناعية المتقدمة، كما تقوم بنقل الاجهزة والتقنيات الحديثة المتطورة والمهارات اللازمة لتشغيلها وصيانتها.

مما تقدم يمكن القول؛ أنه على الرغم من التباين الموجود في وجهات نظر كل من المدرستين التقليدية والحديثة، حول طبيعة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الاقطار النامية؛ إلا أن السياسات الاقتصادية الصحيحة في تلك الاقطار هي التي تحكم طبيعة هذه التدفقات ومدى الاستفادة منها في دعم اقتصاداتها المحلية؛ على أن تكون هذه التدفقات موجهة نحو مشاريع إنتاجية بحيث تشكل رافداً أساسياً من روافد التنمية، وإلا فإنها ستكون عبئاً يثقل كاهل اقتصادات الدول المستقبلة لتلك التدفقات.

٢. تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستهلاك والادخار المحليين ومعدل الادخار القومي

تعمل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والاستهلاك المحلي في الاقطار النامية على تفاوت توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة ويتوسع هذا التفاوت بمرور الزمن، وتوفر بيئة جديدة تقوم على المحاكاة والتقليد التي تعمل على زيادة مستوى الاستهلاك الترفي وتخفيض الادخار القومي مما يحدث تشويها في نمط الاستثمارات المحلية، وهذا ما أكدته دراسة الاقتصادي جوبتا (Gupta, 1970, 214 – 216)، وتكون هذه التدفقات غالبا من النوع الذي ينتج السلع الفاخرة مثل السيارات الخاصة وأجهزة التلفاز وأجهزة التسجيل والفيديو وغيرها(زكي، ١٩٧٨،٣٨٠ - ٣٨٢)، أما الاقتصادي جوستاف بابانيك (Papanek, 1972, 934 – 950)، فانه يؤكد على العلاقة العكسية بين تدفقات رأس المال الأجنبي (وبضمنها تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر) والادخار المحلي في الأقطار النامية، ويرجع ذلك إلى مجموعة عوامل منها؛ الحروب والاضطرابات، ومعدلات التبادل التجاري ومدى التغير فيها خاصة في الأقطار النامية المعتمدة بشكل كبير على قطاع التصدير، والمتغيرات الخارجية كحدوث الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية.

أما علاقة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بمعدل الادخار القومي فهي علاقة عكسية وتؤثر هذه التدفقات بشكل سلبي على معدل الادخار القومي وهذا ما بينه الاقتصادي أنيس الرحمن (Rahman, 1968, 137–138) في استنتاجه، إذ يرى أن هذه التدفقات إلى الأقطار النامية تعمل على تخفيض المدخرات لأن زيادة الموجودات الاجنبية تؤدي إلى تراخي المدخرات الحكومية وتحديد معدل الادخار المحلي، والحجة التي أستند عليها تتمثل في أن تزايد اعتماد الأقطار النامية على العالم الخارجي في التمويل قد جعل الحكومات في هذه الأقطار تتباطأ في تعبئة المدخرات المحلية، وتميل إلى عدم الاهتمام برفع ادخارها طالما أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يوفر لها الموارد اللازمة للتمويل، ولهذا يتزايد الانفاق الاستهلاكي الحكومي وينخفض حجم الاستثمارات والمدخرات الحكومية (ذنون، ١٩٩٣، ٢٢٨-٢٢٩).

اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثارها على الأقطار النامية

سيتم التطرق في هذا المبحث الى اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وتحديد أهم الآثار الإيجابية والسلبية لهذه التدفقات والأسس الصحيحة لها في الأقطار النامية.

١. اتجاهات تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار النامية تطورا واضحا حتى سنة ٢٠٠٠ استجابة للتغيرات في بيئة الاستثمار بما فيها السياسات الحكومية الخاصة بالقوانين والانظمة والقرارات الاقتصادية. وقد عكس تطور اتجاهات هذه التدفقات التغيرات في السياسات التي انتهجتها هذه الأقطار، ابتداءاً من احلال الواردات في عقدي الخمسينات والستينات، مروراً بالتنمية التي يتصدرها استغلال الموارد الطبيعية في عقد الثمانينيات، وانتهاءاً بزيادة دور القطاع الخاص في تسعينات القرن العشرين. (العالي، ١٩٩٨، ١-٢)

لقد كانت عوامل الجذب والطرد للتدفقات الاستثمارية في الماضي تتحدد بامتلاك الموارد الطبيعية أو الاسواق المحلية الكبيرة، ولكن مع التحول نحو عولمة الانتاج والتجارة أصبحت القدرة على المنافسة كموقع للاستثمار العامل الرئيس المحدد لجذب الاستثمارات، وقد أدت التوجهات الأخيرة إلى حدوث طفرة هائلة في التدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر، ويلاحظ ذلك من خلال الجدول ١، إذ بلغت ٢٠٠ مليار دولار كمتوسط للفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٤، ارتفعت إلى ٣٣١ مليار دولار سنة ١٩٩٥، واستمرت بالارتفاع حتى بلغت أعلى مستوى لها إذ أصبحت ١٢٧٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٠ وكانت الأقطار المتقدمة أكبر مستقبل لهذه التدفقات، إذ بلغت حصتها ١٣٧ مليار دولار وبنسبة ٦٨.١ % من التدفقات الاستثمارية العالمية كمتوسط للفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٤ ارتفعت إلى ٢٠٣.٧ مليار دولار سنة ١٩٩٥، ثم تطورت باتجاه الزيادة حتى وصلت إلى ١٠٠٥ مليار دولار وبنسبة ٧٩.١% في سنة ٢٠٠٠، وهذه الزيادة يمكن أن تعزى إلى مجموعة من العوامل التي تشكل القوة الدافعة لجذب التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الاقطار المتقدمة منها؛ تحرير السياسة العامة وإجراء التغييرات في القوانين وتزايد اتفاقيات الاستثمار الثنائية والتغير التكنولوجي السريع وتزايد المنافسة بين الشركات العالمية الكبرى مما يدفعها الى البحث عن سبل جديدة لزيادة كفاءتها دوليا (النص الكامل لتقرير الأونكتاد، ٢٠٠٢، ٣-٤) وفي أعقاب المستويات العالية للتدفقات العالمية للاستثمار الاجنبي المباشر خلال سنة ٢٠٠٠ شهدت هذه التدفقات تدهورا حادا سنة ٢٠٠١ إذ انخفضت إلى ٧٣٥ مليار دولار وبنسبة انخفاض مقدارها ٤٢.٢% موازنة بالسنة السابقة . ولم تكن التدفقات الى الدول المتقدمة أوفر حظاً سنة ٢٠٠١، حيث لم تختلف عما حصل في التدفقات العالمية إذ انخفضت مستويات تدفقات الاستثمار الاجنبي والمباشر فيها الى ٥٠٣ مليار دولار وبنسبة انخفاض ٥٠% سنة ٢٠٠١ قياساً بسنة ٢٠٠٠ . وكان

لهذا التدهور مجموعة اسباب اهمها، المناخ السياسي الذي أفرزته أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ المتجسدة في الهجمات على الولايات المتحدة التي هزت الاقتصاد العالمي.

من ناحية أخرى بلغت حصة الأقطار النامية ما يقارب ٥٩.٦ مليار دولار وبأهمية نسبية مقدارها ٢٩.٨% من تدفقات الاستثمار الاجنبي العالمية كمتوسط للفترة ١٩٨٩-١٩٩٤ ارتفعت إلى ١١٣.٣ مليار دولار وبنسبة ٣٤.٢% من التدفقات العالمية سنة ١٩٩٥ واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى ٢٤٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٠، وذلك لتسارع التطورات التكنولوجية وتقنيات الاتصالات التي عززت خطى العولمة مع تشابك الروابط الاقتصادية بين اقطار العالم المختلفة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٩، ٩)، إلا أنها سجلت تراجعا سنة ٢٠٠١ اذ بلغت ٢١٠.٥ مليار دولار وبنسبة انخفاض قدرها ١٣.٣% موازنة بالسنة السابقة نتيجة تأثرها بالأحداث العالمية الأخيرة .

ويلاحظ ان التطورات في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاقطار النامية ترتبط بمجموعة عوامل يمكن ان نتبين أهمها؛ وجود الاستقرار الاقتصادي والسياسي، توافر البنى الارتكازية، مدى حجم السوق، فضلا عن السياسات التشريعية والقانونية المشجعة لجذب الاستثمار وحرية تحويل الأرباح إلى الخارج، وحجم الضرائب والدعم، ومدى السماح بالملكية للاجانب (أحمد،٢٠٠١، ٩٢–٩٥).

وهذه الاسباب يمكن أن تكون دافعا لتطورات قيم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاقطار العربية على الرغم من ضآلتها بالمقارنة مع حجم التدفقات العالمية، إذ بلغت ٣.٤ مليار دولار كمتوسط للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٤، ارتفعت الى ١٤.٣ مليار دولار سنة ١٩٩٥، ثم ارتفعت قيمتها الى ٢٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٠، انخفضت إلى ٢١.٥ مليار دولار سنة ٢٠٠١ لاحظ الجدول ١، اذ تبين انخفاض الحصة النسبية لتدفقات الاستثمار الاجنبي الى الاقطار العربية، فقد بلغت ١.٧ %، ٤.٣ %، ٢ %، ٢.٩ % وللسنوات نفسها على التوالي، وهذا يعكس التباطؤ الشديد والأداء المتدني في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأقطار العربية.

ومما سبق يمكن أن نتبين أن معظم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية اتجهت الى الاقطار المتقدمة في حين انخفضت حصة الأقطار النامية من هذه التدفقات، أما حصة الاقطار العربية فكانت قليلة جداً مقارنة بإجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة لاحظ الشكل البياني ١.

الجدول ١
يوضح اتجاهات التطور والاهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر العالمية وتقسيماتها وفقا للاقطار المضيفة للمدة ١٩٨٩ ــ ٢٠٠١

مليار دولار

السنوات / القطر المضيف	متوسط الفترة (١٩٨٩ - ١٩٩٤)	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	الأهمية النسبية %				
						متوسط الفترة ١٩٨٩-	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
العالم	٢٠٠	٣٣١	١٠٧٥	١٢٧٠	٧٣٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الاقطار المتقدمة	١٣٧	٢٠٣.٧	٨٣٠	١٠٠٥	٥٠٣	٦٨.٥	٦١.٥	٧٧.٢	٧٩.١	٦٨.٥
الاقطار النامية	٥٩.٦	١١٣.٣	٢٢٢	٢٤٠	٢١٠.٥	٢٩.٨	٣٤.٢	٢٠.٧	١٨.٩	٢٨.٦
الاقطار العربية	٣.٤	١٤.٣	٢٣	٢٥	٢١.٥	١.٧	٤.٣	٢.١	٢	٢.٩

المصدر:
-UN, World Investment Report, 2001
– (الاونكتاد)، "الاستثمار الاجنبي المباشر عند مستوياته الاعتيادية والآفاق المستقبلية واعدة "، البيان، دبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢ .
- احتسبت النسب من قبل الباحث.

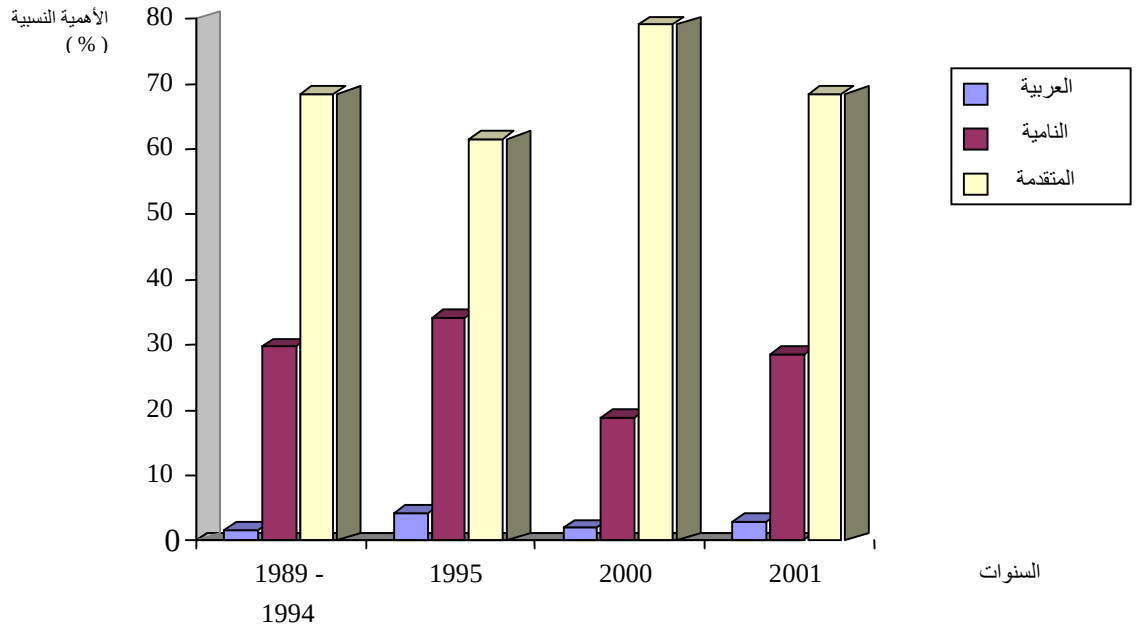

الشكل البياني ١
تطور الأهمية النسبية لاتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الأقطار المتقدمة والنامية والعربية للمدة ١٩٨٩ ــ ٢٠٠١

٢. آثار تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على الاقطار النامية

هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية أفرزتها تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر انعكست على اقتصادات الأقطار النامية ومنها العربية وهي على النحو الآتي:

الآثار الإيجابية

- تمهد لاكتساب الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا عن طريق جلب الخبرات والمهارات اللازمة لتشغيلها.
- تخلق فرص عمل وطاقات وفعاليات اقتصادية إنتاجية وخدمية جديدة (سعيفان، ٢٠٠٢، ١-٤) .
- تقدم فرصة للشركات المحلية لولوج أسواق كانت مغلقة أمامها، وتحدث زيادة في صادرات الشركات المحلية عن طريق منتجاتها التي تدخل ضمن المنتج النهائي للشركات الأجنبية، وبما أن الأخيرة تتمتع بسهولة دخول الاسواق العالمية فإنها تسهم في زيادة صادرات القطر المضيف (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٧، ٤٦).
- تعد وسيلة مكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية والخاصة، ذلك أن زيادة هذه التدفقات تقلل من الضغط على المدخرات المحلية من خلال إقامتها للمشاريع الاقتصادية، وتعوض بها عن النقص الحاصل في استثماراتها المحلية التي تعاني الأقطار النامية من عجز فيها. (العاني، ٢٠٠٢، ١٤٥)
- تسهم في تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي للقطر النامي حماية لمصالحها الخارجية واستثمارات شركاتها العاملة في ذلك القطر.
- تسمح للقطر النامي باكتساب السمعة الدولية الطيبة وتفتح الأبواب أمام المزيد من الاستثمارات في المستقبل. (البيان، ١ أغسطس، ٢٠٠١،٣)

الآثار السلبية

- تهدف الشركات الاجنبية المستخدمة لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تحقيق أكبر قدر من معدلات الربح دون الاخذ بالاعتبار متطلبات التنمية وإحتياجات السكان في الاقطار النامية المضيفة.
- تعمل الشركات الاجنبية المستخدمة لهذه التدفقات على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها وليس من أولوياتها تطوير التقنية في الاقطار النامية.
- عدم اهتمامها بتطوير مؤسسات البحث العلمي لأنها تعمل وفقا لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها بحيث لاتشكل خطرا على وجودها في المستقبل.
- منافسة الشركات الوطنية القائمة.
- تبقى هذه التدفقات موزعة بشكل غير متكافئ على الاقطار النامية .
- سيطرة الشركات متعددة الجنسية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار النامية، وتدل التقديرات الحديثة لسنة ٢٠٠١ أن هنالك ٦٥ ألف شركة عبر الوطنية وما يقارب ٨٥٠ ألف شركة أجنبية منتسبة لها في مختلف أنحاء العالم مما يعني تزايد ارتباط اقتصادات الاقطار النامية باقتصادات الاقطار المتقدمة التابعة لها هذه الشركات الاجنبية. ومن هنا تتبين طبيعة الارتباط المتبادل الناشئ عن العلاقات غير المتكافئة بين التابع والمتبوع في كيفية توزيع عائد عمليات انتقال تلك الوسائل والادوات. (طاقة، ٢٠٠١، ٤٢)

الأسس الصحيحة في التعامل مع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٧، ٤١-٤٨)

- وضع ضوابط تلزم الشركات الاجنبية في المساهمة بنقل التكنولوجيا وتدريب المواطنين وغيرها من الإسهامات الضرورية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.
- عدم السماح للمستثمر الأجنبي بالسيطرة على القطاعات الاستراتيجية في الأقطار النامية كالطاقة النووية والبترول والشركات الكبرى كونها ترتبط بالأمن القومي.
- توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إقامة مشاريع استثمارية غير تقليدية ولا تؤثر سلباً في المشاريع القائمة مما يزيد من جدوى هذه التدفقات وتفعيل دورها الاقتصادي.
- دعم قدرات القطاع الخاص من قبل الحكومات الوطنية لتفعيل دوره في الإنتاج وإسهامه بشكل اكبر في استثمارات ومشاريع تحد من وجود المستثمر الأجنبي إن لم تغن عنه في القطر النامي.
- عند التعامل مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن لا يبالغ في تقديم المزايا والتسهيلات للمستثمر الأجنبي ذلك ان العائدات التي يحصل عليها اكبر بكثير من الفوائد التي يحققها للقطر النامي المضيف.
- القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية في القطر النامي قبل دخول أي تدفقات استثمارية أجنبية من أجل تحديد أنواع الاستثمارات التي توجه إليها هذه التدفقات وبشكل لا يؤثر في المشاريع التي تقوم بها الشركات المحلية.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً-الاستنتاجات

من خلال الدراسة تم استخلاص مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

١. تحول اقتصاد الاقطار النامية الى اقتصاد يعتمد على الموارد المحلية من جهة، وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة أخرى لسد احتياجات التنمية الاقتصادية المطلوبة .
٢. سرعة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأقطار النامية وكثافته قد تجعل حكومات تلك الأقطار تعتمد عليها بشكل أساس وإهمال الاستثمارات المحلية بما يؤثر سلباً في النمو والتطور في هذه الأقطار.
٣. تحقق تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقطار النامية آثاراً سلبية وأخرى إيجابية إلا أن السياسات الاقتصادية الصحيحة المتبعة في هذه الاقطار هي التي تحدد مدى الاستفادة منها في تنمية اقتصاداتها المحلية.
٤. تبين من تحليل اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حدوث تطورات واضحة فيها، وكان للاقطار المتقدمة حصة الاسد من هذه التدفقات بسبب الانفتاح العالمي للاسواق وتسارع عولمة النشاط الانتاجي نتيجة الثورة الصناعية الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها.

أما الاقطار النامية فكان نصيبها ما يقارب الثلث من التدفقات العالمية. في حين كانت حصة الاقطار العربية متدنية بلغت في أحسن الاحوال ٤.٣ % من التدفقات العالمية، وذلك لتخوف المستثمر الاجنبي من الدخول الى أسواقها بسبب متغيرات الاوضاع السياسية والاقتصادية فيها من جهة وتخوف حكومات هذه الاقطار من سيطرة الاجانب على رأس المال الوطني خاصة الانشطة الاستراتيجية من جهة

أخرى.

ثانياً- المقترحات

١. ضرورة تصنيف الاستثمارات الاجنبية المباشرة حسب نوعية المشاريع، والتعاون الدؤوب بين الاقطار النامية في مجال تدفق الاموال وعقد الاتفاقيات الثنائية .
٢. ترشيد الحوافز والتسهيلات المقدمة الى المستثمر الاجنبي، والارتقاء بمستوى الصناعات المحلية الناشئة في الاقطار النامية وحمايتها بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية عن المشاريع التي سيتم تنفيذها عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر.
٣. دعم الصناعات المحلية بتخصيص الاموال اللازمة لتطويرها في الاقطار النامية، وتوفير البيانات والمعلومات للمستثمرين المحليين بخصوص المشاريع التي يمكنهم إنجازها من دون أن تكون هذه الإحصاءات حكراً على البعض منهم.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. أحمد عبد الرحمن، مدخل إلى إدارة الاعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ٢٠٠١.
٢. البيان، معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الخليج بين غياب الاستراتيجية والشريك النائم، جريدة البيان، ١ آب، دبي، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠١.
٣. جيل برتان، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، ١٩٨٢.
٤. حسن العالي، اتجاهات الترويج للاستثمار الاجنبي، جريدة البيان، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٩.
٥. رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، ١٩٧٨.
٦. سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية، دار الحامد للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠١.
٧. سمير سعيفان، الاستثمار الاجنبي ما له وما عليه !! نقص في الدراسات حول الاستثمارات الاجنبية، صحيفة تشرين، ٩ نيسان، دمشق، سورية، ٢٠٠٢.
٨. عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزء الرابع، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٩ .
٩. عبد الله المالكي ، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الأردنية، مجلس البحث العلمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ١٩٧٤.
١٠. عماد العاني، اندماج الأسواق الحالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، بغداد، جمهورية العراق، ٢٠٠٢.
١١. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، تونس، الجمهورية العربية التونسية، ١٩٩٧.
١٢. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ١٩٩٩، الكويت، ١٩٩٩.
١٣. مازن الباشا، أثر التمويل الخارجي على التغيرات الهيكلية في الأردن، رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠١.
١٤. محمد طاقة، العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، بغداد، جمهورية العراق، ٢٠٠١.

١٥. مفيد ذنون، تدفق رأس المال الاجنبي والادخار المحلي في الدول النامية، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٣٩، المجلد ١٥، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ١٩٩٣.
١٦. النص الكامل لتقرير الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوياته الاعتيادية والآفاق المستقبلية واعدة، جريدة البيان، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢.

ثانياً- المراجع باللغة الاجنبية

1. Gupta, K., "Foreign Capital and Domestic Savings: A Test of Haavelmo's Hypothesis With Cross – Country Data: A comments" The Review of Economics and Statistics, May, 1970.
2. Marris, R., "Can we Measure the Need For Development, Assistance", Economic Journal, 1970.
3. Papanek, G., "The Effect of Aid and Other Resource Transfer's on Saving and Growth in Less Developing Countries", Economic Journal, December, Vol. 82,1972.
4. Rahman, A., " Foreign Capital and Domestic Savings: A test of Haavelmo's Hypothesis With cross Country Data", the Review of Economics and Statistics, Feb, Vol. 50, 1968.
5. Starke, J., "The Convention of 1965 on the Settlements of Investment Disputes Between States and Nations of the Others States, Production and Encouragement of the Private Foreign Investment", Canberra, 1966.
6. UN, World Investment Report, 2001.

Flows of the Foreign Direct Investment and Their Effects on Developing Countries Economies

ABSTRACT

The flow of the Foreign Direct Investment (FDI) is one of the most important forms of the foreign finance, which the developing countries depend (upon) it, and provide an economic climate for it as an alternative source of loans, in order to increase the investments and promoting its economies.

The study aims to submit the trends of (FDI) and its effects on the developing countries and its role on the economic development based on the analysis approach.

It includes two basic axis's: The first of which is to handle the theoretical frame work for the flow of foreign investments, and the concepts, the reasons of its flows, kinds, and nature. The second axis, focuses on the directions of the advancements of (FDI) and its effects on the developing countries. The study reached to some important results and suggestions.